الدور الأمريكي في الفساد الإداري العراقي

المحتويات

المقدمة 2

الفصل الأول: حقائق عن الفساد الأمريكي في الإدارات العراقية 3

أكبر عملية سرقة لأموال العراق..... 8

فضائح بوين حول التخريب الأمريكي للإدارات العراقية 11

عرقلة وإضعاف هيئة الرقابة في مجلس الأمن 12

الفصل الثاني :رئيس الفساد الأمريكي في العراق بول بريمر 14

الفصل الثالث :ويكي ليكس :دور أميركا في الفساد الإداري العراقي 17

الفصل الرابع :آثار الفساد الأمريكي المالي والإداري في العراق..... 24

الآثار السياسية..... 24

الأثار الاقتصادية..... 25

الآثار الاجتماعية 26

المقدمة

ما إن احتل العراق من قبل القوات الأمريكية عام 2003 حتى استشرى الفساد في كل مفاصل الدولة العراقية الى أن غدا العراق من الدول المتقدمة ليس على صعيد تطور الدول بل في المراتب المتقدمة في انتشار الفساد المالي والإداري بين مفاصل ومكونات الدولة العراقية. هذا ليس غريبًا، لأن أية دولة تحتل تكون الغاية من قبل المحتل السيطرة على موارد البلاد ونشر الفساد في الدولة لكي تسهّل عملية سيطرتها وتمكينها من الدولة المحتلة. لذلك سنسعى في هذه الدراسة البحثية إلى تسليط الضوء على دور الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 حتى عام 2011، في تنامي ممارسات الفساد واستفحالها عامًا بعد آخر، وتأثيره في تفكيك البنية المجتمعية العراقية والبنية الاقتصادية، وإعادة تركيب المجتمع بصورة عززت التخندق الطائفي والمذهبي، ناهيك عن السياسات التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما من مؤسسات التمويل الدولية والعربية، والدفع إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط وهيمنة القطاع العام إلى اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب، وخلق طبقة جديدة من رجال المال والأعمال والوكلاء التجاريين التابعين للولايات المتحدة الأمريكية، مما عمّق من التشوه الاقتصادي والاجتماعي وخلق بيئة مواتية للفساد.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال أهميّة المعلومات والأرقام التي تستعرضها الدراسة، حيث وضحّت الدراسة الأسباب الحقيقية لظاهرة الفساد الإداري في العراق والذي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الحكيمة المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، باعتبار أن الفساد يشكل أحد الآفات التي تواجهها اقتصاديات الدول في القطاعين العام والخاص على حد سواء وتؤدي إلى نتائج خطيرة يقف في مقدمتها انهيار النظام الاقتصادي وانحرافه عن تحقيق أهدافه.

هدف البحث

يسعى البحث إلى الكشف عن دور الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 حتى عام 2011، في تنامي ممارسات الفساد واستفحالها عامًا بعد آخر، وتأثيره في تفكيك البنية المجتمعية العراقية والبنية الاقتصادية، وإعادة تركيب المجتمع بصورة عززت التخندق الطائفي والمذهبي، وتوضيح أثار الفساد الأمريكي المالي والإداري العراقي في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي، إضافة إلى الآثار السلبية على مجمل القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية.

الفصل الأول

حقائق عن الفساد الأمريكي في الإدارات العراقية

نمت وترعرعت وتفشت ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام 2003، حيث اعتبرت تقارير منظمة الـشفافية الدوليـة أن العراق منذ عام 2004 أصبح ساحة لأكبر عملية فساد بين دول العالم.

فيما يتعلق بالعملية الاقتصادية برمتها وبخاصة المالية العامة، فالأمور معقدة جدًا، فخلال فترة حكم بول بريمر كان مسؤولًا عن فقدان 9 مليار دولار مـن أموال النفط العراقية. بحسب تصريحات مكتب المفتش العام ستيوارت براون فقد صرفت هذه المليارات على شكل رواتب ونفقات تشغيلية وفي مشاريع إعادة الأعمار للفترة الممتدة بين تـشرين الأول 2003 ولغاية حزيران 2004، وإن هذه الأموال هي من صندوق برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابـل الغـذاء والدواء) وهي من أموال العراق النفطية أصلًا، ولا تشمل أموال المساعدات المقدمة من بعض الدول المانحة، فضلًا عن عمليات بيع النفط بدون عدادات وبعمليات تهريب داخليًا وخارجيًا، والتي لازالت مـستمرة، كذلك عمليات تفجير أنابيب النفط والتي تقدر خسائرها حوالي 400-800 مليون دولار شـهريًا، وفي ظل أموال مذكرة التفاهم وأموال إعادة أعمار العراق، فمن مجموع 20 مليار دولار لم تتـسلم الحكومة سواء 90 مليون دولار.[1]

وفي العراق يوجد 22 هيئة تعمل لصالح الأمم المتحـدة ولا احـد يعرف ميزانيتها وكيفية تمويلها، كما إن البعض منها لا حاجة للعراق بها في وقت يعاني مـن الـدمار ويحتاج إلى مبالغ للتمويل وإعادة الأعمار، كما إن الفساد في عمليات إعادة الأعمـار بلـغت 4 مليـار دولار عام 2007، وهو ما يشكل 10 %من الناتج الإجمالي.[2]

واستنادًا إلى تقرير الشفافية الأول الذي نشرته وزارة النفط عن أدائها للمـدة مـن 2004 ولغايـة 2005، فإن تهريب النفط الخام أو المشتقات النفطية أو تسربه من مواقع معينة بشكل غير قـانوني، ومن ثم تهريبه عبر المنافذ الحدودية، من خلال سحب النفط الخـام والمـشتقات النفطية مباشرة من المخازن والأنابيب ومن ثم تهريبه عبر المنافذ الحدودية، في الجنوب عـن طريـق شط العرب وعن طريق الشمال إلى تركيا كذلك عن طريق المنطقة الغربية إلى الأردن وسـوريا، هـي ظاهرة خطيرة وتسبب إرباك في عمل المؤسسات الحكومية، ولاسيما في النشاط التوزيعي والتـسويقي حيث نجم عنها خسائر مالية كبيرة، خاصة وأن بعض هذه المشتقات النفطية

---

[1] فاطمة عبد جواد، الفساد الإداري والمالي وأثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته.

[2] كوثر عباس، أموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية، أوراق دولية، العدد 143 جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005 ,ص1.

المهربة قد تم استيراده بمبالغ ضخمة. وما فتح الباب واسعًا هو سوء الإدارة وخضوع العديد من المسؤولين في إدارة المؤسسات العراقية وخاصة في المنافذ الحدودية مع الولايات المتحدّة الأمريكية.

على مستوى عقود الأعمار فقد ظهر الفساد من خلال إبرام العقود مع الشركات المحلية والأجنبية المشاركة في أعمار العراق وبين سلطة الاحتلال الأمريكي من جهة أخرى، فقد منحت الامتيازات إلى شركات محددة ومعروف بولائها إلى الأوساط الرسمية وصانعي القرار الأمريكي، وهذه الشركات تضم مجموعة من الصناعيين ذوي الخبرة والنفوذ السياسي الذين يمكن حماية وضمان مشاريعهم، كذلك هذه الشركات لا تمارس أي دور صحيح في الاقتصاد العراقي، أي لا تعمل في إطار المخاطر التي تفرضها البيئة الاقتصادية، بل تعمل بهامش ربح كبير ومضمون مضاف إليه قيمة التكلفة، أي منح العقود عن طريق الوسطاء لشركات أخرى وسماسرة، ويتم ذلك بحماية ومساعدة قوات الاحتلال الأمريكية، وان هذه الأرباح تعد جزء من المجهود العسكري الأمريكي.[3]

ونضيف كذلك قيام القوات المحتلة بعدم الالتزام بالقوانين الدولية الخاصة بالدولة المحتلة، وقيامها بسرقة محتويات المصارف وتدمير البني التحتية ومنها المنشآت العسكرية ومعسكرات الجيش وأسلحته، وعدم ردع السارقين والعابثين بالمتاحف العراقية والمنشآت الحيوية والمهمة وذلك لإضعاف بنية الدولة مستقبلاً.[4]

وجريمة نهب البنية التحتية العراقية وتدميرها إذ تقدر خسائر العراق مباشرة جراء الحرب العدوانية والاحتلال لأكثر من 450 مليار دولار، وقال جون هامر رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن: "هناك عملية نهب هائلة تهدف إلى تجريد أي شيء يعتقد إن له قيمة داخل العراق لنقله إلى الخارج. انه سلب نظامي للبلد".

وظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تراقب بإحكام صور الأقمار الصناعية الملتقطة لمئات من المواقع العسكرية والصناعية في العراق. وكانت نتائج تحليلها تتحدث عن عمليات نهب مبرمجة حسب ما قال جاك

---

[3] سالم توفيق، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004، ص 818.

[4] إذ تنص اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ إن قوات الاحتلال تعمل على حماية البنى التحتية والمؤسسات النقدية للدولة التي تم احتلالها، وانه لم يحصل إي من هذا الأمر وقد تم تدمير البنى التحتية وفسح المجال للسرقة، للمزيد انظر، ياسر خالد بركات الوائلي: الفساد الاداري... مفهومه وأسبابه ومظاهرة مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد.

باوت مدير مكتب التحقيق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية "إن أكثر من 10 مباني ومجمعات قد اختفت بالكامل من الصور الملتقطة"، وقال "نحن نرى مواقع قد تمت إزالتها تمامًا".[5]

وبعد تشكيل الحكومات العراقية الأولى على يد المحتل الأمريكي، فقد استمرت حالات الفساد المالي والإداري في العراق، وأصبح الوضع أكثر سوءًا وظهرت حالات الفساد بشكل واضح، فقد أهدرت وزارة الدفاع العراقية المحكومة أمريكيًّا عام 2004 مبلغًا قدره 3.2 مليار دولار على عقود التسليح وتجهيز المعدات العسكرية.

كذلك الهدر المالي الناتج من عقود تدريب القوات الأمنية، إذ كشف تقرير أمريكي حكومي فشل وزارة الخارجية الأمريكية في تحديد مصير مبلغ يصل إلى مليار دولار كانت قد رصدته شركة DynCorp الدولية للتعهدات من اجل تدريب عناصر الشرطة العراقية، وقال غلين فاربيش معدّ التقرير المؤلف من 20 صفحة إن وزارة الخارجية الأمريكية فشلت في تحديد مصير الملف وكيفية انفاقه، كما إن كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خلال فترة تتراوح بين 6-8 أسابيع في الأردن وصلت إلى قيمة تتراوح بين 40-60 ألف دولار أمريكي، في حين إن هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الشرطة العراقية بشكل مجاني.[6]

لقد وصف رئيس مفوضية النزاهة العراقية عام 2007 في المؤتمر الصحفي إن مجموع ما تم هدره نتيجة الفساد الإداري في العراق بلغ 125 مليار دولار للمدة من 2003 إلى 2007، واعتبرت الهيئة الأمانة العامة لمجلس الوزراء البؤرة الأخطر للفساد والتي كانت تشرف عليها المحتل الأمريكي.[7]

ويقول القاضي موسى فرج نائب رئيس هيئة النزاهة السابق، إن خسارة العراق خلال السنوات التي أعقبت سقوط النظام بـ 250 بليون دولار، وأوضح موسى فرج أنه يتم تهريب النفط في العراق بمعدل 300-500 ألف برميل يوميًا، محتسبًا سعر البرميل الواحد بالحد الأدنى لتبلغ خسائر العراق بالحد الأدنى 2.7 بليون دولار سنويًا، وقال لقد خسر العراق خلال الخمس سنوات الأولى من الاحتلال 45 بليون دولار من تهريب النفط الخام كحد أدنى، و45 بليون دولار أخرى من المشتقات النفطية، بالإضافة إلى حرق 600 مليون متر مكعب من الغاز سنوياً من دون الاستفادة منها، واستغلال 441 بئراً نفطية من أصل 1041 بئراً منتجة، وطاقة تصديرية تقدر بـ 2.4 مليون برميل لم يستغل منها أقل من النصف.[8]

---

[5] انظر، تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، مجلة المستقبل العربي، العدد 345، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 930، عام 2007.

[6] شبكة النبأ، ملف الفساد في العراق يضرب أطناب الحكومة العراقية.

[7] انظر، موقع منظمة الشفافية الدولية، 2008

[8] علي الطالقاني، 250 مليار دولار خسائر العراق من الفساد والصفقات السرية، مصدر سبق ذكره.

الجدول أدناه يوضح إيرادات العراق النفطية للسنوات (2003- 2013)[9]

العام	الإنتاج النفطي ألف ب/ي	الاستهلاك المحلي ألف ب/ي	الفرق (الصادرات) ألف ب/ي	الإيرادات النفطية السنوية دولار	النسبة السنوية للزيادة في الإيرادات النفطية	النسبة السنوية للتغير في التوظيف
2003	1308	425	883	8,924,348,550	176.8	100.71
2004	2011	450	1561	21,457,349,900	91.4	99.60
2005	1877	450	1427	26,063,584,200	108.3	103.08
2006	1995	450	1545	32,876,827,500	105.9	103.60
2007	2086	450	1636	38,336,388,000	114.6	103.12
2008	2375	500	1875	62,853,000,000	100.8	103.21
2009	2390	500	1890	36,941,467,500	97.8	100.05
2010	2399	550	1849	47,997,821,200	112.2	99.90

[9] https://countryeconomy.com/gdp/iraq?year=2002

2011	2625	550	2075	68,224,340,000	114.8	99.83
2012	2983	600	2383	75,176,381,850	109.1	99.28
2013	3200	600	2600	94,900,000,000		99.76

الجدول أعلاه يُظهر نتائج مهمة، وأولى هذه النتائج هي أن السنوات العشر التي أعقبت الاحتلال والتي دخلت خلالها خزينة الدولة العراقية ما يزيد عن النصف تريليون دولار وبالتحديد 513.7 مليار دولار من صادرات النفط الخام، لم تؤدِّ إلى تحسن الوضع المعيشي للعراقيين لا بل زادته سوءًا وهذا دليل آخر على أن هذه الأموال تم سرقتها ولم تصرف في مكانها المناسب.

تقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات بالسنوات الاخيرة من الاحتلال الأمريكي بحدود 7.5 مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد 7.5مليار دولار وبالشكل التالي:[10]

#	**الوزارة**	**مقدار الاموال المهدوره**	**نسبة الفساد**
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	%53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	%13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	%7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	%2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	%2.81

[10] مقالة سعد العنزي وجهة نظر تحليلية في الفساد مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية العدد السادس / السنة الثانية / آب 2002.

6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	%2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	%2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	%1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	%98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	%77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	%70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	%70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	%70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	%56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	%42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	%42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	%28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	%14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	%14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	%7
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	%7

أكبر عملية سرقة لأموال العراق

في أحد شوارع بغداد، كانت تمرّ شاحنة قمامة، تحمل سرّا مبالغ مالية كبيرة، وكان على السائق إيداعها في المصرف المركزي. في أقصى درجات السرية، نقل السائق بين عامي 2003 و2008، مبالغ وصلت إلى 40

مليار دولار بين مطار بغداد والبنك المركزي العراقي، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لبلد مثل مالي. وقد أكد هذه الرواية ديفيد نومي، مسؤول الخزانة الأمريكي في بغداد، حيث يقول: "لقد كان هذا السائق الرجل المناسب لنا في هذه المهام الصعبة. كان يعرف مهمته. كان لديّ ثقة كاملة به".

هذا الشخص الذي كان ينقل هذه الأموال يدعى "جيسون ستاثام العراقي" (نسبة إلى ممثل الأكشن الأمريكي) أو "الناقل". لكنه يفضل اللقب الذي أطلقه عليه رؤساؤه "رجل المال". يفتخر الرجل بالمهمة التي أوكلت إليه، لأنه ليس من السهل أن تكون مسؤولا عن أكبر تحويل للأموال في التاريخ. وعلى عكس فرانك مارتن في فيلم " ترانسبورتر"، كان الرجل يعرف جيدا ما هو موجود في الشاحنة التي يقودها.

يقول الناقل: "كانت القاعدة بسيطة، كان عليّ أن أضمن نقل هذه الأموال من النقطة أ، مطار بغداد، إلى النقطة ب، البنك المركزي، لكن وجهة المال فيما بعد أمر لا يخصني. تحتوي هذه المنصات جميعها على 16 ألف حزمة من الأوراق النقدية. بناء على الألوان، كنت أعرف مقدار كل لوحة. الأوراق الذهبية من فئة المئة ورقة، والأخرى ذات اللون البني من فئة الخمسين، بل كانت هناك منصات نقالة من فئة الدولار الواحد أيضا، يمكن لبعضها أن تحتوي على مليون والأخرى مليار".

في التاسع من نيسان/ أبريل 2003، استيقظت بغداد على صوت الجنود الأمريكيين. بعد ثلاثة أسابيع من القصف، انبعثت رائحة الحرائق في العاصمة العراقية، واندلعت الفوضى في الشوارع، وهاجم سكان بغداد كل ما يرمز لنظام صدام حسين.[11]

في ذلك اليوم، تعرض المتحف الوطني، رمز الحضارة العراقية، للنهب، وتمت سرقة المباني الوزارية، وقطع الطرق العامة. تمت الإطاحة بنظام صدام حسين، واختفت قوات الجيش والشرطة. في المقابل، كانت الدبابات الأمريكية "تحمي وزارة النفط والبنك المركزي العراقي".

في نفس الوقت تقريبًا، في الولايات المتحدة، كانت هناك شاحنات دون أرقام عليها عشرات المنصات الناقلة التي تحمل أموالا من فئة 100 دولار. تتجه الشاحنات إلى قاعدة للقوات الجوية الأمريكية بالقرب من واشنطن، وتفرغ الأموال على طائرات شحن من طراز سي-17 متجهة إلى العراق. كان تلك بداية أكبر عملية نقل جوي للأموال نقدا في التاريخ، والتي سيتولى "رجل المال" لاحقا نقلها إلى البنك المركزي العراقي.

---

[11] بلغ الرجل الآن الخمسينات من عمره، وقد كان هذا الأمريكي الذي يتحدث العربية متحفظا للغاية؛ لأنه كان آخر رجل يرى مليارات الدولارات قبل أن تختفي في خزائن البنك المركزي العراقي. في الأخير، وافق على التحدث معنا "لاستحضار بعض الحقائق". عندما التقينا به في إحدى دول الخليج، كان أول ما طلبه منا هو عدم الإفصاح عن هويته، لأن لديه عائلة.

في 19 أيار/ مايو، خاطب الحاكم الأمريكي في بول بريمر، وزير الدفاع دونالد، في مذكرة رفعت عنها السرية، معلنًا عن عزمه حل الوزارات والأجهزة الأمنية التابعة لنظام صدام حسين وحزب البعث، بدءًا بوزارة الدفاع التي تمثل وحدها 400 ألف شخص.

خلال الأشهر الأربعة الأولى من توليه المنصب، كرس بول بريمر جهوده بشكل شبه كامل لتحرير الاقتصاد العراقي. كان بريمر يعتقد أن العراق يحتاج إلى السيولة بشكل عاجل، وبالتي بدأت عملية الإفراج عن الأصول العراقية المجمدة لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. سمح له ذلك بتجنب المساءلة والمراقبة من الكونغرس على هذه الأموال غير الأمريكية. كان جزء كبير من هذه الأموال المجمدة قد جاء من برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي هو في الواقع ملك للشعب العراقي، ومع ذلك فإن بريمر تمتع بسلطة كاملة للتحكم فيه.

وحسب التقديرات، تم تحويل ما بين 12 و16 مليار دولار نقدًا، و5 مليارات دولار عبر تحويلات إلكترونية، في عام واحد فقط. وإلى حد اليوم، يرفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تحديد المبلغ الذي تم تحويله إلى العراق في عام 2003، لأنه يجب الحصول على توقيع الحكومة العراقية، ولأن مثل هذا الأمر قد يكشف عن المستفيدين من تلك المبالغ بطرق غير مشروعة.[12]

عندما كانت الأموال تصل إلى بغداد، كان "رجل المال" يستلمها وينقلها. على مدرج مطار بغداد، كان يجب عليه تفريغ المنصات النقالة من طائرات سي-17. يقول "رجل المال": "هذه المنصات لم تلمس الأرض، لقد وضعتها على متن الشاحنات وانطلقت".

كان الجزء التالي من المهمة هو الأخطر، كانت المنطقة الممتدة على مسافة 6 كيلومترات من المطار إلى بغداد تتعرض بانتظام لنيران الصواريخ والسيارات المفخخة. كان يتعين عليه التوجه إلى وسط بغداد بالقرب من المنطقة الخضراء، وإيداع الأموال في خزائن البنك المركزي العراقي، ويتم ذلك دائما بحضور اثنين من المسؤولين العراقيين. يوضح رجل المال: "لطالما طلبت حضور شاهدين اثنين لإثبات أنني كنت أقوم بتسليم جميع الحسابات، كنت أطلب منهم التوقيع على ورقة كدليل على التسليم".

يقول الرجل إنه عمل في العراق مقابل مبالغ بسيطة، وقد سعى لاحقا للعمل مع السودانيين والليبيين، وقد تفاوض على عقد لنقل مليارات الدولارات نقدا إلى ليبيا ما بعد القذافي.

[12] https://www.mediapart.fr/journal/international/280221/l-irak-post-saddam-hussein-une-enorme-machine-cash?onglet=full

في صيف عام 2004، كانت البلاد شبه مدمّرة، وتحتاج إلى إعادة الإعمار. طُرحت العديد من المناقصات، ودعت الإدارة الأمريكية الشركات إلى الاستثمار في العراق.

في حزيران/ يونيو 2004، قبل أسبوعين من انتهاء مهامها رسميًا، أمرت سلطة الائتلاف المؤقتة بإجراء آخر عمليات نقل الأموال في سلسلة من الرحلات الجوية السريعة، ومنحت أكثر من ألف عقد لإعادة تهيئة شبكات الكهرباء، وبناء المدارس، وترميم الطرق. بالنسبة لعملية تحويل الأموال التي تمت في اللحظات الأخيرة، وصل المبلغ إلى 5 مليارات دولار. لم تكن هناك أي رقابة على توزيع تلك الأموال في شكل مبالغ صغيرة في جميع أنحاء البلاد. ومع تصاعد عمليات المقاومة، سمحت تلك الأموال للجنود الأمريكيين بشراء ولاء بعض العراقيين، وبدأت منظومة الفساد تتشكل بشكل منهجي.[13]

فضائح بوين حول التخريب الأمريكي للإدارات العراقية

ستيوارت بوين المفتش العام لإعادة الإعمار في العراق، كان من أبرز الشخصيات المنتقدة لتعامل الإدارة الأمريكية مع هذا الملف.

يقول بوين: "كان برنامج إعادة إعمار العراق ضخمًا جدًا، وفي الوقت نفسه، لم نكن على أتم الاستعداد لفترة ما بعد الحرب. أُعدت الخطة قبل 40 يومًا من الغزو، لكن المدة الزمنية كانت أقصر من أن نتمكن من إعادة إعمار بلد بأكمله. في الحقيقة، لم تكن هناك حاجة لوضع خطة، لأنه كان يتعين علينا التحرير والمغادرة، وليس الاستعمار وإعادة الإعمار. حالة الفوضى، بالإضافة إلى إهدار مليارات الدولارات، أدت إلى استفحال الفساد".

لم تكن عملية مراجعة الحسابات في ظل الحرب القائمة وانتشار الأموال في كل مكان أمرًا سهلًا. أعدّ بوين تقريرا في هذا الصدد بعنوان "أبرز دروس العراق"[14]، عدّد فيه أوجه الفشل في إدارة مليارات الدولارات.

أنفقت واشنطن أكثر من 15 مليار دولار لصيانة شبكة الكهرباء، وإمدادات المياه، وبناء المدارس، وإصلاح البنية التحتية، ثم 9 مليارات للصحة والأمن والمساعدات الإنسانية، و20 مليار دولار في تدريب قوات الأمن

[13] https://www.mediapart.fr/journal/international/280221/l-irak-post-saddam-hussein-une-enorme-machine-cash?onglet=full
[14] https://www.amazon.com/Hard-Lessons-Iraq-Reconstruction-Experience/dp/1470108119

العراقية وتأمين العتاد، و8 مليارات لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات، فضلًا عن 5 مليارات لإنعاش الاقتصاد.[15]

في كل مرة، يُعتمد الأسلوب ذاته، وهو حصول الشركات الأمريكية على عقد إعادة الإعمار، ثم اختلاس جزء كبير من المبلغ دون تنفيذ المهمة. لا وجود لأي سلطة رقابية، وقد شدّد التقرير على غياب أي مساءلة للشركات التي عملت بالعراق.

كما عاد التقرير أيضًا على تفاصيل قضية سوء استخدام السلطة، التي تورط فيها الرائد في الجيش الأمريكي رودريك سانشيز، الذي خدم من 2004 إلى 2007 كمتعاقد لصالح الجيش في أفغانستان والعراق والكويت.

استخدم سانشيز سلطته للحصول على مبالغ نقدية وساعات رولكس وهدايا أخرى باهظة الثمن، مقابل إدارة عقود البنتاغون مع الشركات الأجنبية، وجني فوائد تزيد قيمتها على 200 ألف دولار. بعد العودة إلى الولايات المتحدة، وعلى إثر تحقيق بوين، حُكم عليه بالسجن 5 سنوات، وغرامة قدرها 15000 دولار.[16]

عرقلة وإضعاف هيئة الرقابة في مجلس الأمن

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الذي أنشأه مجلس الأمن، أداة محتملة للمساءلة. لكن الولايات المتحدة فعلت كل ما في وسعها لعرقلة وإضعاف سلطة المجلس. كان على أعضاء مجلس الإدارة - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك العربي للتنمية والأمم المتحدة - التفاوض بشأن "الاختصاصات" مع سلطة التحالف المؤقتة. تسببت مطالب واشنطن في شهور من الجدل والتأخير الدبلوماسي.[17]على الرغم من أن الطرفين اتفقا أخيرًا على القواعد الأساسية في أكتوبر 2003، إلا أن المجلس لم يعقد اجتماعه الأول حتى ديسمبر ولم يوقع على عقد تدقيق حتى أبريل 2004. وقد مرت عشرة أشهر ولم تبدأ حتى الرقابة.[18]

بسبب إصرار الولايات المتحدة، افتقر المجلس إلى الوصول الإلزامي إلى المستندات المالية. وكانت تتمتع بصلاحيات محدودة في التحقيق ولا تتمتع بسلطات إنفاذ أو ملاحقة قضائية. علاوة على ذلك، لم يكن لدى المجلس موظفون منتظمون بدوام كامل، وكانت ميزانيته غير كافية لدرجة أنه لا يمكن أن يفعل أكثر من تعيين

---

[15]https://cybercemetery.unt.edu/archive/sigir/20131001211009/http://www.sigir.mil/files/HardLessons/Hard_Lessons_Arabic.pdf#view=fit

[16]https://www.strausscenter.org/events/iraq-s-biggest-lesson/

[17] تقرير مراقبة الإيرادات العراقية، تقرير رقم 6، سباق الموعد النهائي: الاندفاع إلى حساب الأموال العامة في العراق (أبريل، 2004) ص. 1

[18] المرجع السابق. ص. 2-3

محاسبين. يراقب المجلس مبيعات النفط وتدفق الأموال إلى الداخل والخارج من صندوق تنمية العراق، لكنه لا يستطيع ضمان المساءلة. أقر رئيس IAMB جان بيير هالبواكس في مؤتمر صحفي عقد في أواخر عام 2005 "ليس لدينا أي سلطة لطلب الإجراءات الناشئة عن عملنا". أقر عضو آخر بأن المجلس لم يتم تشكيله لاكتشاف الاحتيال وفي الواقع لم يقم بذلك وجدت حالة واحدة منه.[19]

عندما وصل فريق التدقيق IAMB أخيرًا إلى بغداد في ربيع عام 2004، تلقى استقبالًا فاترًا. أمضى المدققون أسابيع في محاولة للحصول على تصاريح الدخول إلى "المنطقة الخضراء" حيث تم الاحتفاظ بجميع سجلات CPA. لقد واجهوا صعوبة أكبر في الوصول إلى سجلات سلطة الائتلاف المؤقتة والوزارة برئاسة بريمر. عندما تم تسليم عمليات التدقيق والحسابات في نهاية المطاف، كانت تخضع لرقابة شديدة وغير قابلة للاستخدام تقريبًا.[20] لم يتمكن مجلس الإدارة من إصدار تقرير التدقيق الأول حتى منتصف يوليو - بعد أربعة عشر شهرًا من الموافقة على عملية الإشراف لأول مرة. بحلول ذلك الوقت، تم حل اتفاق السلام الشامل بالفعل.

وقد اشتكى مجلس الإدارة مرارًا وتكرارًا من أن السلطات الأمريكية والعراقية لم تحتفظ بسجلات كافية، وأن تحويلات الأموال الأساسية لا يمكن التوفيق بينها، وأن السلطات لم تكن متعاونة. كما اشتكت من إجراءات العطاءات الخاطئة، وسجلات التوظيف المشكوك فيها، وخاصة مبيعات النفط دون قياس.[21] عراق ريفينيو ووتش، وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة، راقبت العملية وأعطتها رؤية للصحافة. لكن مجلس الأمن غض الطرف ولم يتخذ أي إجراء تصحيحي لحماية "الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي".

---

[19] المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، المؤتمر الصحفي، نيويورك (28 ديسمبر 2005).

[20] انظر تقارير مراقبة الإيرادات العراقية، ولا سيما التقرير رقم 7، مرجع سابق. والملخص رقم 8، المدققون يجدون ممارسات سيئة في إدارة عائدات النفط العراقي (حزيران 2004). انظر أيضًا غاريث سميث وتوماس كاتان، "مراقبو الأمم المتحدة يهاجمون المحتلين الأمريكيين بسبب إنفاق عائدات النفط في العراق" فاينانشيال تايمز (22 يونيو / حزيران 2004).

[21] انظر على سبيل المثال، المجلس الدولي للاستشارات والمراقبة بشأن صندوق تنمية العراق، بيان صحفي (18 ديسمبر / كانون الأول 2006).

الفصل الثاني

رئيس الفساد الأمريكي في العراق بول بريمر

بول بريمر مواليد 1941 عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيسًا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في 6 مايو 2003. قبل تعيينه في ذلك المنصب كان بول بريمر يرأس شركة استشارية للأزمات، تابعة لشركة مارش وماكلينان، وهي شركة تقدم خدمات للشركات لمساعدتها على التعامل مع أو التعافي من أي أزمة قد تواجهها مثل الكوارث الطبيعية، واستعادة منتجاتها من الأسواق، والعنف في مكان العمل والإرهاب.

حكم بريمر العراق بين أيار 2003 وحزيران 2004، وألّف كتابًا بعنوان بـ "عام قضيته في العراق والنضال نحو غد مرجو" احتوى على مزيج من الوقائع والوهم في سرد الأحداث وأخطاء كثيرة قاتلة ذكرها في كتابه، ودوّن فيه أمورًا ظاهرها جيّد وباطنها باطل، وكشف كتابه كيفية حفر الطائفية القاسية والطبقية الاجتماعية في النسيج المعنوي والنفسي للمجتمع العراقي. لكنه لم يذكر بريمر في كتابه اتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها لعام 1977 الخاصة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة كما انه لا يتحدث عن استحقاقات القرار 1483 الصادر عن مجلس الامن الدولي في 22 ايار/مايو 2003 والذي اعترف بكون الولايات المتحدة "قوة احتلال" وبالتالي فهي تخضع للقانون الدولي الانساني.

ولكشف الحقائق وتسليط الضوء على ما ركز عليه في سياسته في العراق نشير الى ان بريمر اتخذ 100 قرار، ليس باستطاعة اي حكومة عراقية منتخبة تغييرها، ومنها قرار رقم 81 الذي نص على منع المزارعين العراقيين من استخدام البذور المحمية ولا يسمح لهم بحفظ البذور، ولا مشاركتها مع غيرهم، ولا يحق لهم اعادة زراعة البذور المحصودة. ومنها ايضًا قرار رقم 39 الذي يسمح بخصخصة 200 من الشركات المملوكة للدولة العراق اذ اصبحت ملكيتها أجنبية بنسبة 100% كما تُعامل معاملة الوطنية من حيث تحويلات الأرباح والأموال الأخرى المعفاة من الضرائب والقيود، والتراخيص الملكية لمدة 40 عامًا.

ومن القرارات التي اتخذها بريمر قرار رقم 12 الصادر في 2003 وتم تجديده في 2004 ومفاده تعليق الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات ورسوم الترخيص الاضافية للسلع التي تدخل او تغادر العراق، وجميع القيود التجارية الاخرى التي تنطبق على مثل هذه البضائع. ومنها قرار رقم 17 الذي منح المقاولين الأجانب بما في ذلك شركات الامن الخاصة، حصانة كاملة من القوانين العراقية، بالإضافة الى قانون 30 المتعلق بالإدارة المالية ومنع التصدير اذ منع بريمر العراق من تصدير العديد من المنتجات الصناعية والمواد الأولية.

وركز بريمر في كتابه على ارساء اسس الطائفية بين مكونات الشعب العراقي، فكان دائم التذكير بأن "لا يرتكب الشيعة الأخطاء المأساوية التي ارتكبوها عام 1920، أي مقاومة الإنجليز" وتمكين السنة من حكم العراق لمدة 80 عاما ص 130"

ويقول بريمر: إن عدد سكان العراق 25 مليون نسمة في حين كان التعداد السكاني وهو 27 مليون نسمة، حسب القيد المدني العراقي وسجلات البطاقة التموينية.

وكان بريمر مصمماً على زرع الطائفية، لتقسيم الشعب العراقي إلى طوائف وقوميات متناحرة لم يألفها ولا تشكل حقيقة لواقعه. ومن ادعاءات بريمر في كتابه: إن الشعب العراقي يتكون من النسب التالية: الشيعة يشكلون نسبة 60% والأكراد 20% أما السنة فيشكلون نسبة 19% والدليل الثابت للرد عليه يتأكد من خلال مؤشر التعداد السكاني لعام 1957 وكذلك التعداد السكاني لعام 1977 حيث لم تكن النسب التي حددها بريمر صحيحة اذ لم يؤشر التعداد السكاني العراقي عبر تأريخه منذ الاستقلال في المسح السكاني إلى الطائفة الدينية إنما كان العنوان البارز دائمًا هو القومية أما في الدين الإسلامي فلم يحدث تأشير حول المذاهب.

كما ذكر بريمر انه أخّر الانتخابات لعدم توفر التعداد السكاني، غير أن العراق كان أول دولة في المنطقة أجرت التعداد العام للسكان وكان ذلك عام 1937 واستمر الأمر حتى جاءت بطاقة الحصة التموينية والتي كانت تمثل تعدادًا سنويًا دقيقًا بعد العام 1990 ولكنه حين قال ذلك كان ليخلق لمن حوله حجج واهية من شأنه تساعده على الاستمرار في أعماله التخريبية.

كان بريمر يمنع بكل الطرق الممكنة أي مراقبة أو محاسبة لأي ملف كان يستلمه في العراق، وبهذا السبب يمكن تفسير سبب اغتيال مدير عام ديوان الرقابة المالية أزهر الياسري عام 2004، ثان مدير يتولى هذا المنصب يلقى حتفه على يد "مسلحين مجهولين" بعد مدير الرقابة المالية السابق احسان كريم والذي كان يقود التحقيقات حول الفساد المالي في برنامج النفط مقابل الغذاء في نفس السنة.

وباستخدام طريقة غير منتظمة وفاسدة للغاية، قام بريمر بسحب ما مجموعه 12 مليار دولار في شكل أوراق نقدية أمريكية من حساب DFI في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ثم تم نقل الأموال إلى بغداد على

متن طائرات شحن تابعة للقوات الجوية الأمريكية من طراز C-130 Hercules، للإنفاق على إعادة الإعمار وكذلك الإدارة والخدمات.[22]

من المعروف أنه من الصعب التحقق من المصروفات النقدية بهذا الحجم كما أنها تجعل ضوابط التدقيق المناسبة مستحيلة فعليًا. في الأيام الأولى للاحتلال، ربما كان الاستخدام المكثف للنقود أمرًا لا مفر منه. ولكن مع مرور الأشهر، كان بإمكان بريمر إنشاء قنوات مصرفية وأنظمة رقابة وضوابط تدقيق مناسبة. وبدلاً من ذلك، زاد بريمر بشكل مطرد مدفوعات العملة. في الأسبوع الأخير من حكم بريمر، أمر بأكثر من 4 مليارات دولار من الأوراق النقدية ليتم شحنها من نيويورك إلى بغداد "المواجهة تدفق الإنفاق في اللحظة الأخيرة".[23]في 24 يونيو 2004، كان جسر جوي للعملة بقيمة 2.4 مليار دولار هو أكبر صرف نقدي في تاريخ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

على مدار ثلاثة عشر شهرًا بين مايو 2003 ويونيو 2004، بلغ إجمالي شحنات العملات هذه 363 طنًا من الأوراق النقدية المطبوعة حديثًا، مع 281 مليون ورقة نقدية فردية.

واحتفظ بول بريمر، رئيس جريمة الاحتلال، بصندوق طائش قيمته 600 مليون دولار دون أي أوراق. وبحسب ما ورد تم الاحتفاظ بمبلغ 200 مليون دولار في غرفة واحدة في القصر الجمهوري السابق لصدام داخل المنطقة الخضراء حيث يقع مكتب بريمر.[24] كما قام بريمر بتسليم مجموعات من أوراق 100 دولار للقادة الذي يريد دعمهم والذي يحتاج إلى معلومات استخبارية منهم.[25]

---

[22] مجلس النواب الأمريكي، لجنة الإصلاح الحكومي، موظفي الأقليات، إعادة بناء العراق: سوء إدارة الولايات المتحدة للأموال العراقية (يونيو 2005) ص. 10

24 وثيقة: هاريمان، "أين ذهب كل هذا المال؟"

25 مرجع سابق

الفصل الثالث

ويكي ليكس: دور أميركا في الفساد الإداري العراقي

وثيقة

Vol. 27 No. 13 · 7 July 2005

اين كل هذا المال ذهب؟

الولايات المتحدة مكتب مجلس النواب الحكومة الاصلاح لجنة الأقليات

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي

وكالة تدقيق عقود الدفاع

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

في 12 أبريل 2004، سلمت سلطة التحالف المؤقتة في أربيل في شمال العراق أكثر من 1.5 مليار دولار نقدًا إلى ساعي محلي. أوراق 100 دولار جديدة ملفوفة على منصات، والتي ملأت ثلاث طائرات هليكوبتر من طراز بلاك هوك، جاءت من مبيعات النفط في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، وقد عهد بها مجلس الأمن الدولي إلى الأمريكيين ليتم إنفاقها نيابة عن العراق. لم تقم سلطة الائتلاف المؤقتة بفحص ساعي البريد بشكل صحيح قبل تسليم النقود، ونتيجة لذلك، وفقًا لتقرير التدقيق الصادر عن المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، "كان هناك خطر متزايد لفقد أو سرقة الأموال". احتفظ بريمر، الموالي للقنصل الأمريكي في بغداد حتى يونيو من العام الماضي، بصندوق طفيف قيمته حوالي 600 مليون دولار نقدًا بدون أوراق: تم الاحتفاظ بـ 200 مليون دولار من هذا في غرفة في أحد قصور صدام السابقة، والجندي الأمريكي المسؤول كان يحتفظ بمفتاح الغرفة في حقيبته، والذي تركه على مكتبه عندما خرج لتناول طعام الغداء. مرة أخرى، هذه أموال عراقية وليست أموال أمريكية.

يعد "إعادة إعمار" العراق أكبر برنامج احتلال بقيادة الولايات المتحدة منذ خطة مارشال. لكن هناك فرق: لقد مولت الحكومة الأمريكية خطة مارشال بينما حرص دونالد رامسفيلد وبول بريمر على دفع تكاليف إعادة إعمار

العراق من قبل الدولة "المحررة"، من قبل العراقيين أنفسهم. كان هناك 6 مليارات دولار متبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الأصول المحجوزة والمجمدة، والعائدات من صادرات النفط المستأنفة 10 مليارات دولار على الأقل في العام الذي أعقب الغزو. بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483، الصادر في 22 مايو 2003، تم تحويل جميع هذه الأموال إلى حساب جديد في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، يسمى صندوق تنمية العراق DFI، بحيث يمكن إنفاقها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بشفافية ... لصالح الشعب العراقي. الكونجرس، صحيح، صوت لإنفاق 18.4 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين على إعادة تطوير العراق. ولكن بحلول 28 يونيو من العام الماضي، عندما غادر بريمر بغداد قبل يومين لتجنب هجوم محتمل في طريقه إلى المطار، أنفقت سلطة التحالف المؤقتة الخاصة به ما يصل إلى 20 مليار دولار من الأموال العراقية، مقارنة بـ 300 مليون دولار من الأموال الأمريكية.

إن "المخالفات المالية" الموصوفة في تقارير التدقيق التي نفذتها وكالات الحكومة الأمريكية ومراقبو الحسابات العاملون لدى المجتمع الدولي بشكل جماعي تعطي نظرة ثاقبة على عقلية سلطات الاحتلال الأمريكية وطريقة عملها، وتوزع شاحنات محملة بالدولارات. لم يشعروا هم ولا المتلقون بأي حاجة للمساءلة. أحال المدققون حتى الآن أكثر من مائة عقد، تشمل مليارات الدولارات المدفوعة لأفراد وشركات أمريكية، للتحقيق والمحاكمة الجنائية المحتملة. كما اكتشفوا أن 8.8 مليار دولار التي مرت عبر وزارات الحكومة العراقية الجديدة في بغداد أثناء تولي بريمر زمام الأمور لا يُحسب مصيرها، مع احتمال ضئيل لمعرفة أين ذهبت. ومنذ ذلك الحين، تم تحويل 3.4 مليار دولار أخرى خصصها الكونجرس للتنمية العراقية لتمويل "الأمن".

إن تقارير التدقيق التي تم التكليف بها على الإطلاق تدين بالكثير لهنري واكسمان، وهو ديمقراطي وعضو الأقلية البارز في لجنة مجلس النواب للإصلاح الحكومي. صوّت واكسمان لصالح غزو العراق. لكن منذ الحرب، كان يطالب إدارة بوش بتكلفتها. في غضون ستة أشهر من الغزو، كان لدى لجنة واكسمان أدلة على أن شركة هاليبرتون ومقرها تكساس كانت تدفع مبالغ زائدة بشكل فادح من قبل سلطات الاحتلال الأمريكية مقابل البنزين الذي كانت تستورده إلى العراق من الكويت، وبلغت أرباحها أكثر من 150 مليون دولار. وجد واكسمان ومساعدوه أن هاليبرتون كانت تتقاضى 2.64 دولار للغالون مقابل البنزين للمدنيين العراقيين، بينما كانت القوات الأمريكية تستورد نفس الوقود مقابل 1.57 دولار للغالون.

دافع رئيس هاليبيرتون، ديفيد ليسار، الذي تولى المنصب من ديك تشيني في تموز (يوليو) 2000، بقوة عن شركته. لكن واكسمان طرح سؤالاً آخر: إذا كان مسموحاً لهاليبيرتون أن تمزق الشعب العراقي، فهل كانت إدارة بوش تسمح لها بإلحاق الضرر بالحكومة الأمريكية أيضاً؟ أصدرت لجنة واكسمان تعليمات إلى مكتب

المساءلة العامة بالكونجرس للنظر في أكبر عقد لشركة هاليبرتون في العراق: توفير جميع مرافق الدعم تقريبًا - من الوجبات إلى صابون الغسيل - للقوات الأمريكية. عقود LOGCAP برنامج التعزيز المدني اللوجيستي مثل هذا العقد هي نتاج الجيش الأمريكي الجديد "المخفف"، المكافئ لقائد التموين لـ "غزو لايت" لرامسفيلد. بدلاً من قيام القوات النظامية بتقشير البطاطس وتنظيف الأرضيات، تمت خصخصة خدمات الدعم الأساسية والتعاقد معها بحيث يمكن للجنود، كما تقول الفكرة، مواصلة القتال. يتم دفع العقود على أساس التكلفة الزائدة، مما يسمح للمقاول بتحصيل ما أنفقه، ثم إضافة ربح. لم يتم طرح عقود LOGCAP للمناقصة، ولكن تم منحها لعدد قليل من الشركات الأمريكية، وأكبرها شركة Halliburton وفرعها Kellogg، Brown & Root.

وجد تقرير مكتب المساءلة الحكومية الصادر في يوليو 2004 أنه في الأشهر التسعة الأولى من الاحتلال، سُمح لـ KBR بحرية التصرف في العراق: حرية اليد، على سبيل المثال، لدفع فاتورة البنتاغون دون القلق بشأن حدود الإنفاق أو الإشراف الإداري أو الأعمال الورقية. اختفت معدات جديدة بقيمة ملايين الدولارات. وفرضت KBR 73 مليون دولار على قوافل السيارات لإيواء الفرقة 101 المحمولة جواً، أي ضعف ما قاله الجيش إن تكلفة بناء الثكنات بنفسه؛ وفرضت KBR 88 مليون دولار مقابل ثلاثة ملايين وجبة للقوات الأمريكية التي لم يتم تقديمها أبدًا. حسب مكتب المساءلة الحكومية أن الجيش كان بإمكانه توفير 31 مليون دولار سنويًا ببساطة عن طريق القيام بأعمال تجارية مباشرة مع شركات التموين التي استأجرتها شركة KBR. في يونيو 2004، واصل مكتب المحاسبة الحكومية، "من خلال القضاء على استخدام LOGCAP وجعل المقاول من الباطن LOGCAP هو المقاول الرئيسي، خفض الأمر تكاليف الوجبة بنسبة 43 % دون فقدان الخدمة أو الجودة."

يوضح تقرير مكتب المساءلة الحكومية أن الأمريكيين لم يفكروا كثيرًا في كيفية منع النهب وإعادة بناء المجتمع العراقي. لم يخططوا حتى لكيفية تقديم القوات الأمريكية للبقاء في العراق: "لم تضع القيادة المركزية للجيش خططًا لاستخدام عقد KBR لدعم قواتها العسكرية في العراق حتى مايو 2003". حتى ذلك الحين، لم يوفر هذا العقد - بقيمة تقدر بـ 3.894 مليار دولار - بشكل كافٍ مرافق الطعام، ومكافحة الآفات، وخدمات غسيل الملابس، والمعنويات، والرفاهية والترفيه، ونقل القوات أو خدمات الدعم القتالي في القواعد الأمريكية التي يتم بناؤها على عجل في جميع أنحاء العراق. لقد تأثر الجيش بما كشف عنه واكسمان بشأن التربح من البترول لشركة هاليبرتون، وإدراكه أن تكاليف KBR كانت تخرج عن نطاق السيطرة، ارتفعت تكاليف LOGCAP في الكويت والعراق وأفغانستان من إجمالي سنوي متوقع قدره 5.8 مليار دولار في سبتمبر 2003 إلى 8.6 مليار دولار في يناير 2004. طلب نائب رئيس الأركان من الوحدات التحكم في التكاليف والبحث عن بدائل لعقد LOGCAP. كان هذا أول اعتراف بأن البنتاغون لا يستطيع تحمل الاحتلال على رأس الحرب.

في الوقت نفسه، ذهب مدققو حسابات البنتاغون، وكالة تدقيق عقود الدفاع، إلى هيوستن لإلقاء نظرة على كتب KBR. لم يكونوا سعداء بما وجدوه:

كشف الفحص الذي أجريناه عن العديد من أوجه القصور في نظام الفواتير الخاص بـ KBR مما أدى إلى فواتير للحكومة لم يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها وشروط العقد. لقد وجدنا أيضًا أوجه قصور في النظام تؤدي إلى أخطاء جوهرية في الفواتير لم يتم منعها و / أو اكتشافها و / أو تصحيحها في الوقت المناسب.

ووجدوا أيضًا أن KBR لا تراقب التقدم المادي المستمر للعقود من الباطن أو التكاليف والفواتير ذات الصلة." عندما طلب المدققون الاطلاع على ملفات المدفوعات للمقاولين من الباطن لعمل نسخة احتياطية من الفواتير المقدمة إلى الحكومة، قالوا: "لم نعثر على مثل هذه المستندات في ملفات العقود من الباطن الخاصة بـ KBR، ولم نعثر على أي سجل لمدفوعات مقاولي الباطن." فكيف قامت KBR بإصدار فواتيرها الشهرية للحكومة مقابل عقدها الهائل البالغ 3.9 مليار دولار؟ "يبدأ التفسير بالتكاليف على جدول بيانات بدون إشارة إلى مكان أو كيفية تراكم هذه التكاليف". كما أراد المدققون معرفة ما حدث للأموال التي دفعتها الحكومة مقابل تلك 3 ملايين وجبة غير موجودة...

إن الإسراف الأمريكي في التعامل مع الأموال العراقية كان أسوأ. وفقًا لقواعد سلطة الائتلاف المؤقتة الخاصة، كان من المتوقع أن تدير السلطة الأموال العراقية بطريقة شفافة تفي بالكامل بالتزامات سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون الدولي بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1483. على الرغم من الجهود المتكررة، إلا أنه في أكتوبر 2003، بعد ستة أشهر من سقوط صدام، قام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة IAMB مع ممثلين من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي تأسيس التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الرقابة المالية الدولية المستقلة على إنفاق سلطة الائتلاف المؤقتة.

ثم أمضى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة IAMB شهورًا في محاولة العثور على مدققين مقبولين للولايات المتحدة. تم تعيين مكتب KPMG في البحرين أخيرًا في أبريل 2004. وتم حظره. وكتبوا في تقرير مؤقت: "واجهت KPMG مقاومة من موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة فيما يتعلق بتقديم المعلومات المطلوبة لاستكمال إجراءاتنا". 'أشار الموظفون . . . أن التعاون مع تعهدات KPMG يمنح أولوية منخفضة". عقدت شركة KPMG اجتماعا واحدا في وزارة المالية العراقية. تم تأجيل الاجتماعات في جميع الوزارات الأخرى بشكل متكرر. حتى أن المدققين واجهوا مشكلة في الحصول على تصاريح دخول إلى المنطقة الخضراء.

كان هناك سبب وجيه للمماطلة الأمريكية. في نهاية يونيو 2004، سيتم حل اتفاق السلام الشامل وسيغادر بريمر العراق. لم تكن إدارة بوش تسمح لمراجعين مستقلين بأن يكونوا في وضع يسمح لهم بنشر تقرير عن الملاءمة المالية لإدارتها العراقية بينما كان بريمر لا يزال مسؤولاً أمام الصحافة. تم نشر التقرير في يوليو. وجد المدققون أن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تحتفظ بحسابات لمئات الملايين من الدولارات النقدية في قبوها، ومنحت عقودًا بمليارات الدولارات لشركات أمريكية بدون عطاءات، ولم يكن لديها أي فكرة عما كان يحدث للأموال من التطوير. صندوق العراق DFI الذي تم إنفاقه من قبل وزارات الحكومة العراقية المؤقتة.

أخبرني مدير مستشفى عراقي أنه بينما كان على وشك توقيع عقد، قام ضابط الجيش الأمريكي الذي يمثل سلطة التحالف المؤقتة بشطب السعر الأصلي وضاعفه. واحتج العراقي على أن السعر الأصلي كان كافيا. وأوضح الضابط الأمريكي أن الزيادة (أكثر من مليون دولار) كانت حزمة تقاعده. العراقيون المقربون من الأمريكيون، الذين تمكنوا من الوصول إلى المنطقة الخضراء، أو شغلوا مناصب بارزة في الوزارات الحكومية الجديدة، كانوا أيضًا في وضع يمكنهم من الاستفادة بشكل كبير. يشكو رجال الأعمال العراقيون إلى ما لا نهاية من أنه كان عليهم تقديم رشاوي كبيرة لوسطاء عراقيين لمجرد السماح لهم بالمزايدة على عقود سلطة الائتلاف المؤقتة. حصل أقارب الوزراء العراقيين على وظائف عليا وعقود كبيرة.

أدلة دامغة تأتي من سلسلة أخرى من عمليات التدقيق والتقارير التي يقوم بها مكتب CPA الصورة المفتش العام الخاص CPA – IG. تم إنشاؤه في يناير 2004، وقدم تقريرًا إلى الكونجرس. غالبًا ما وجد المدققون والمحاسبون والمحققون الجنائيون أنفسهم جالسين بمفردهم على طاولات الكافيتريا في المنطقة الخضراء، ومنبوذين من قبل مواطنيهم. ووجدت مراجعتهم، التي نُشرت في يوليو 2004، أن مسؤولي العقود الأمريكيين في سلطة الائتلاف المؤقتة والوزارات العراقية لم يضمنوا ذلك . . . احتوت ملفات العقود على جميع المستندات المطلوبة، وتم دفع سعر عادل ومعقول للخدمات المستلمة، أو كان المقاولون قادرين على الوفاء بمواعيد التسليم، أو تم الدفع للمقاولين وفقًا لمتطلبات العقد.

كانت السرقة منتشرة. فُقدت ملايين الدولارات نقدًا من البنك المركزي العراقي. ما بين 11 مليون دولار و 26 مليون دولار من الممتلكات العراقية المصادرة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة كانت في عداد المفقودين. كانت كشوف المرتبات مليئة بمئات الموظفين الوهميين. تم دفع ملايين الدولارات للمقاولين مقابل العمل الوهمي: تم إصدار فاتورة بمبلغ 3379.505 دولارًا، على سبيل المثال، عن "الأفراد غير العاملين في الميدان الذين يؤدون العمل" و "الرسوم الأخرى غير الملائمة" في عقد إصلاح خط أنابيب نفط واحد. حصل مدرب رياضي عراقي على مبلغ 40 ألف دولار من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. أعطاها لصديق راهن بها ثم شطبها كخسارة

مشروعة. زعم أحد المشتكيين أن الخطوط الجوية العراقية بيعت بسعر مخفض لأسرة ذات نفوذ لها صلات بالنظام السابق. كشف التحقيق أن الخطوط الجوية العراقية قد تم حلها بشكل أساسي، ولم يكن هناك سجل للصفقة. معظم التحقيقات الجنائية البالغ عددها 69 تحقيقاً التي أثارتها سلطة الائتلاف المؤقتة - IG كانت تتعلق بمزاعم "السرقة والاحتيال والهدر والاعتداء والابتزاز". كما حققت في "عدد من الحالات الأخرى التي لا يمكن إدراجها في هذا التقرير بسبب حساسيتها". في هذا الوقت تقريبًا، تم العثور على 19 مليار دينار عراقي جديد، بقيمة 6.5 مليون جنيه إسترليني، على متن طائرة في لبنان أرسلها وزير الداخلية العراقي المعين من قبل الولايات المتحدة.

في غضون ذلك، اكتشفت IAMB أن صادرات النفط العراقية غير مقيدة. لم تستطع هيئة تسويق النفط العراقية ولا السلطات الأمريكية تقديم تفسير مرضٍ لذلك. قال لي أحد المسؤولين التنفيذيين في قطاع البترول: "السبب الوحيد الذي يجعلك لا تراقبهم هو أنك لا تريد أن يعرف أي شخص آخر مقدار ما يحدث". رسمياً، صدّر العراق نفطاً بقيمة 10 مليارات دولار في العام الأول للاحتلال الأمريكي. قدرت مؤسسة Christian Aid أن نفطًا يصل إلى 4 مليارات دولار إضافية ربما تم تصديره أيضًا وهو غير محسوب. إذا كان هذا صحيحًا، لكان قد أنشأ صندوقًا غير رسمي يمكن للأمريكيين وحلفائهم العراقيين استخدامه دون عقاب لتغطية النفقات التي يفضلون إبقائها سرية - من بينها تكاليف الاحتلال....

تم تحويل 3 مليارات دولار من الميزانيات لإعادة إمدادات الكهرباء والمياه والصرف الصحي المدمرة في العراق إلى الأمن وإنفاذ القانون. كان من المقرر إنفاق ميزانية الكهرباء المخفضة (من 5.6 مليار دولار إلى 4.4 مليار دولار) على إصلاح الأحياء التي سوتها النيران الأمريكية، وأبراج الكهرباء والمحطات التي دمرها المتمردون. أصبح التيار الكهربائي أحد ساحات القتال الرئيسية في الحرب.

وهذا يعني عددًا أقل من العقود الكبيرة لشركات الطاقة الأمريكية والدولية، والتي تم تثبيطها أكثر من البقاء في العراق حيث تعرض موظفوها للهجوم وارتفعت أسعار الأمن الخاص. كما أدى إلى وميض الأضواء وانقطاع التيار الكهربائي لساعات عن العراقيين العاديين. ومع ذلك، تم تأجيل التنمية وإعادة الإعمار رسميًا. أو، على حد تعبير المدققين، "إعادة توزيع الأموال هذه . . . يبدو أنه يتماشى بشكل عام مع هدف الإدارة المعلن المتمثل في تقليل التركيز على مشاريع التنمية طويلة الأجل حيث يتم تحويل الأموال نحو أهداف يمكن تحقيقها على الفور....

في كانون الثاني (يناير) من هذا العام، أصدر مكتب المفتش العام الداخلي تقريرًا يعرض بالتفصيل أدلة الاحتيال والفساد والهدر من قبل الحكومة العراقية المؤقتة عندما كان بريمر مسؤولاً. ووجدوا أن 8.8 مليار دولار - إجمالي إنفاق الحكومة العراقية المؤقتة من أكتوبر 2003 حتى يونيو 2004 - لم يتم حسابها بشكل صحيح.

قال بريمر في رده على تقرير مكتب المفتش العام الدولي: "من اللافت للنظر أن مكتب المفتش العام كان بإمكانه أن ينتج حتى مسودة تقرير بها الكثير من المفاهيم الخاطئة وعدم الدقة". في ليبراسيون، كان الاقتصاد العراقي ميتًا في الماء. لذا كانت الأولوية القصوى لاتفاقية السلام الشامل هي تحريك الاقتصاد ". ومكتب المفتش العام وردت عن طريق الإفراج عن التدقيق آخر نيسان الجاري، تحقيقًا في طريقة بريمر CPA تمكن المدفوعات النقدية من صندوق التنمية للعراق واحد فقط جزء من العراق، والمنطقة المحيطة الحلة: "أثناء عملية المراجعة، حددنا أوجه القصور في السيطرة على النقد . . . من الضخامة بحيث تتطلب اهتمامًا فوريًا. كانت أوجه القصور تلك كبيرة لدرجة أننا حُرمنا من تحقيق أهدافنا المعلنة. وجدوا أن اتفاق السلام الشاملالمقر الرئيسي في بغداد "لم يحتفظ بالسيطرة الكاملة والمساءلة لحوالي 119.9 مليون دولار"، وأن الوكلاء في الميدان "لا يمكنهم تقديم أكثر من 96.6 مليون دولار نقدًا وإيصالات أو دعمهم بشكل صحيح". كان هؤلاء العملاء في الغالب أمريكيين في العراق بعقود قصيرة الأجل. كان رصيد حساب أحد الوكلاء "مبالغًا فيه بمقدار 2825755 دولارًا أمريكيًا، ولم يتم اكتشاف الخطأ". وحصل وكيل آخر على 25 مليون دولار نقدًا، لكن مكتب بريمر "أقر بأنه ليس لديه أي مستندات داعمة". من بين أكثر من 23 مليون دولار تم منحها لوكيل آخر، لا يوجد سوى سجلات بمبلغ 6.306.836 دولارًا تم دفعها للمقاولين. قدم العديد من الوكلاء الأمريكيين أوراقهم قبل ساعات من توجههم إلى المطار. غادر اثنان العراق دون احتساب 750 ألف دولار لكل منهما. لم يتم العثور على المال. CPA قام المكتب الرئيسي بتصفية أرصدة عدة وكلاء تتراوح بين 250 ألف دولار و 12 مليون دولار دون أي إيصالات. أحد الوكلاء الذي قدم الإيصالات، بعد إخباره بأنه لا يزال مدينًا بمبلغ 1.878.870 دولارًا، ظهر بعد ثلاثة أيام بهذا المبلغ بالضبط. اعتقد المدققون أن "هذا يشير إلى أن الوكيل لديه احتياطي نقدي"، مشيرين إلى أنه إذا كانت أرقامه الأصلية صحيحة، لكان قد قدم لحساب سلطة الائتلاف المؤقتة حوالي 3.8 مليون دولار أكثر مما أعطاه في المقام الأول، مما يشير إلى أن مستندات الاستلام المقدمة إلى مدير حساب الصندوق لم تكن موثوقة.....

أعاد بريمر تشكيل ديوان الرقابة المالية العراقي قبل شهر من مغادرته بغداد. يقال الآن أن لديها أكثر من ألف مدقق وموظف دعم منتشرين في جميع أنحاء وزارات الحكومة العراقية. ويقال إن هيئة عراقية جديدة للنزاهة العامة، تعادل مكتب التحقيقات الفدرالي، تضم 200 موظف و 15 مستشارًا أمريكيًا. ومع ذلك، وفقًا لأحدث

الأرقام الأمريكية، من بين أكثر من 3400 شكوى، تم إحالة واحدة فقط من بين كل 50 شكوى إلى لجنة النزاهة العامة من أجل الملاحقة القضائية المحتملة.

لقد استفاد كل من صدام والولايات المتحدة بشكل كبير خلال فترة حكمه. كان يسيطر على ثروة العراق بينما ذهب معظم نفط العراق إلى مصافي كاليفورنيا لتوفير البنزين الرخيص للناخبين الأمريكيين. الشركات الأمريكية، مثل أولئك الذين تمتعوا بصالح صدام، نمت ثرية. النظام اليوم هو نفسه إلى حد كبير: يذهب النفط إلى ولاية كاليفورنيا، والحكومة العراقية الجديدة تنفق أموال البلاد دون عقاب.

جيمس هاميلتون – باترسون/ كاميور، إيطاليا

الفصل الرابع

آثار الفساد الأمريكي المالي والإداري في العراق

الآثار السياسية

أولًا: يمثل الفساد تحديًا خطيرًا في وجه التنمية، فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكومة الجيدة بتعويم أو حتى تغيير مسار العملية الرسمية، أما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، أما الفساد القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر والفساد في الإدارة العامة ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات، أي بمعنى أوسع ينخر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها و استنزاف مصادرها، فبسببه (أي الفساد) تباع المناصب الرسمية و تشترى، كما يؤدي الفساد إلى تقويض شرعية الحكومية و بالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح.[26]

ثانيًا: التضخم الوظيفي هو أحد أسباب الفساد المالي والإداري، من خلال قيام المتنفذين باستخدام نفوذهم بتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين بدون الحاجة إلى خدماتهم، مقابل رشاوى أو لاعتبارات شخصية، ووضعهم في أماكن مهمة في الدوائر، وهو ما يؤدي إلى تردي الأداء الحكومي وزيادة النفقات على الجوانب التشغيلية بدون النظر إلى الجوانب الاستثمارية والخدمية المهمة.[27]

---

[26] مصطفى فؤاد الصادق، مكافحة الفساد أنها قضية أخلاقية وتحدي إمام التنمية في العراق.

[27] مصدر السابق

ثالثًا: ضعف وجود البنية الخدمية الأساسية بسبب قلة الموارد وعدم كفاءة الموظفين، وهو ما يؤثر على قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، وبالتالي يؤدي إلى إضعاف شرعية الحكومة وسلطتها، وبالتالي هذا يقود إلى الانفلات الأمني وزيادة الاضطرابات، وترسيخ الحكم العائلي، مما يقود إلى تهديد أمن واستقرار المجتمع.[28]

الآثار الاقتصادية

أولًا: صعوبة الحصول على المنح والقروض من الخارج، أو عدم الاستفادة منها، لعدم ثقة المؤسسات الدولية بقدرة الحكومة على توجيهها بالشكل الصحيح لخدمة الأولويات العليا للدولة والمجتمع، إذ يشير تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن هناك نسبة كبيرة من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول بالإضافة إلى الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها.[29]

ثانيًا: التأثيرات الاقتصادية: يؤدي الفساد كذلك إلى تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات و حالات عجز ضخمة، ويؤدي انتشار الفساد في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها و كذلك لازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين ومخاطر انتهاك الاتفاقيات أو الانكشاف، ورغم أن البعض يدعي بأن الفساد يقلل من النفقات الإدارية عن طريق تجاوز الروتين الإداري، إلا أن وجود الرشوة يمكن كذلك أن يدفع المسؤولين لاستحداث تعليمات وحالات تأخير جديدة في إنجاز المعاملات، كذلك يتسبب الفساد في ضعف المناخ الاستثماري وهروب المستثمرين، بسبب طلب المتنفذين بالحصول على عمولات وإعاقة أعمالهم، مما يؤثر سلبًا على بنية القطاع الاقتصادي وضعف النمو الاقتصادي، وهو ما ينعكس على زيادة الفقر والبطالة.[30]

ثالثًا: ومع إسهامه في زيادة تضخم النفقات التجارية فإن الفساد يشوه الملعب التجاري إذ يحمي الشركات ذات المعارف في الحكومة من المنافسة ما يعني بالنتيجة استمرار وجود شركات غير كفؤة، وعلاوة على ذلك يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشا، ويلجأ المسئولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة تشويه استثمار المال العام. ويؤدي الفساد

---

[28] سعد العنزي، وجهة نظر تحليلية في الفساد، مصدر سبق ذكره، ص41.
[29] محمد عبد صالح، عماد صلاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 9.
[30] محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مصدر سبق ذكره، ص35.

كذلك إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء و المحافظـة على البيئة والضوابط الأخرى و إلى تردي نوعية الخدمات الحكومية و زيادة الضغوط علـى ميزانيـة الحكومة، يقول خبراء الاقتصاد إن أحد أسباب اختلاف معدلات التنمية الاقتصادية بين أفريقيا و آسـيا يعود إلى أن الفساد في أفريقيا قد اتخذ شكل اشتقاق الإيجارات الذي ينجم عنه تحريك رأس المال إلـى الخارج بدلاً من استثماره في الداخل (وهو النمط التقليدي و المحبط الذي نـشهده فـي قيـام الحكـام الدكتاتوريين الأفارقة بإنشاء حسابات مصرفية لهم في بنوك سويسرا), أما الإدارات الفاسدة في آسـيا من قبيل إدارة سوهارتو فغالباً ما اتخذت هيئة الحصول على حصة في كل شيء (طلب الرشا)، إلا أنها تمكنت بخلاف ذلك من توفير جميع شروط التنمية عن طريق الاستثمار في مشاريع البنية التحتية ودعم سيادة القانون و ما إلى ذلك، و أحد العوامل التي تقف خلف هذا السلوك في حالة أفريقيـا كـان عـدم الاستقرار السياسي وحقيقة أن الحكومات الجديدة عادة ما تصادر أرصـدة الحكومـات الـسابقة التـي حصلت عليها عن طريق الفساد، وهذا ما شجع المسئولين على تخزين ثرواتهم خـارج الـبلاد لكـيلا تطالها قرارات المصادرة الحكومية في المستقبل.[31]

الآثار الاجتماعية

أولًا: يؤدي الفساد إلى نمو فئة متنفذة وثرية في المجتمع، مع ازدياد الفقر، مما يـؤدي إلـى زيـادة الطبقية في المجتمع، ويزيد من نسبة المهمشين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وبالتالي يـؤدي إلـى هجرة الكفاءات الوطنية، وعدم القدرة على جذبهم بسبب استشراء الفساد، مما يؤدي إلـى إضـعاف التنمية وتقويض مرتكزاتها، وفقدان ثقة الطبقة المتعلمة في المجتمع.[32]

ثانيًا: ان انتشار الفساد المالي والإداري في المجتمع يؤدي الى تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة، وعدم الاهتمام بأمور المواطنين، او توفير الخدمات لهم، كذلك يقود الفساد وتزامنه مع وجـود ازمات اقتصادية في البلد الى الضغط على المواطنين، وقلة فرص العمل، كما ان قلـة الخـدمات مثـل الكهرباء تؤدي الى توقف العديد من الاعمال، وتزداد البطالة، ومن ثم تقود الى التذمر الـشعبي العـام، وقد تقود الى اتجاه بعض شرائح المجتمع للاستعانة بجهات خارجية، لاستحصال حقوقها، وبالتالي تقود الى تمردات وتفتح المجال لدخول الارهاب، والذي قد يستقل هذا التذمر لاثارة النعرات الطائفيـة فـي البلد، وهذا ما نشاهده الان من قتال وحروب،

---

[31] شمخي جبر، الفساد في العراق – المفهوم والاثار، جريدة الصباح العراقية، العدد 1090، في 2007، ص1

[32] عادل عامر، الابتزاز والفساد السياسي- تعريفه- انواعه- اضراره

في العراق يعود جزء منه الى الفساد المـالي والإداري، وعدم نزاهة المسؤولين في الحكومات المحلية للمحافظات، والقادة العسكريين وعدم مراقبتهم، مما ادى الى سقوط عدد من المحافظات بيد الارهاب.

ثالثًا: عدم الاكتراث بالقانون واحترامه من قبل إفراد المجتمع، وذلك لشعور المـواطنين بأنـه يحمـي المتنفذين بالسلطة السياسية، مما يؤدي إلى الاهتمام بالمصالح الخاصة على حساب المصالح العامـة، وزيادة الفرقة بين أفراد المجتمع، وشعور شريحة من المجتمع بالظلم وعدم الحصول على حقها، ممـا ينعكس على زيادة تذمر المواطنين وعدم الثقة بالأجهزة الحكومية، مما يؤدي إلى عدم دفـع الـضرائب والتهرب منها، وعدم الاهتمام بالمرافق العامة، وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة، وزيـادة النفقـات العامة، مما يقود إلى ضعف مشاركة الدولة في توفير الخدمات لعدم توفر الإيرادات الكافية، أو عـدم كفاية الإيرادات لوجود عمليات فساد مالي فيها.[33]

[33] مصطفى فؤاد الصادق، مكافحة الفساد انها قضية اخلاقية وتحدي امام التنمية في العراق